م.كامل العوضي وكابتن عبدالحليم زيدان وفيصل العازمي في استقبال الوفد القادم على متن الطائرة

ضمن 15 طائرة من النوع نفسه تم التعاقد عليها

«الكويتية» تتسلَّم «واره».. ثالث طائرات إيرباص A320neo

وصلت ثالث طائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية من نوع ايرباص A320neo «واره» إلى أرض الوطن في مبنى الركاب رقم 4 قادمة من مصنع ايرباص في مدينة هامبورغ في ألمانيا.

وكان في مقدمة مستقبلي الطائرة الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية م.كامل العوضي ويرافقه ومساعد الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات الكابتن عبدالحليم زيدان ومدير دائرة الهندسة م.فيصل العازمي ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام فايز العنزي.

وعلى هامش وصول الطائرة، قال كامل العوضي: «تتسلم الخطوط الجوية الكويتية اليوم ثالث طائراتها من نوع ايرباص A320neo (واره)، حيث يعد ذلك ضمن 15 طائرة من نفس النوع التي تم التعاقد عليها مع شركة ايرباص على أن يتم تسلمها تواليا والتي من شأنها أن تطور خدمات الخطوط الجوية الكويتية للركاب عبر فتح المجال أمام إضافة وجهات متنوعة وخيارات واسعة تلبي الطلب المتنامي على اسواق قصيرة ومتوسطة المدى وتمنح العميل العزيز تجربة سفر مريحة وشيقة على طائرات حديثة الطراز تحتوي على تكنولوجيا فائقة ونظام ترفيهي منوع».

وأضاف العوضي: «بحسب الخطط المتفق عليها مع شركة ايرباص، فإن الخطوط الجوية الكويتية ستتسلم خلال 2020 بجانب تلك الطائرة التي تم تسلمها، عدد 5 طائرات أخرى وهي 3 طائرات من نوع ايرباص A320neo وطائرتان من نوع ايرباص A330ـ800، على أن يستكمل تسلم ووصول باقي الطائرات من الأنواع المختلفة حتى العام 2026».

وأكد العوضي سعي الخطوط الجوية الكويتية المتواصل والمستمر على تقديم كل ما هو جديد ومتطور يواكب قطاع الطيران الجوي التجاري ويخضع للمعايير العالمية، وذلك تلبية لرغبات وطموحات العملاء الكرام وتوفير أفضل الخدمات المختلفة لهم، متقدما بجزيل الشكر ووافر الامتنان لكل من يساهم في تطوير الناقل الوطني للكويت الخطوط الجوية الكويتية ومشيدا أيضا بدور العاملين بها لما يقدمونه من جهود مبذولة وملموسة في خدمة الطائر الأزرق ليظل محلقا في السماء.

طائرة ايرباص A320neo لحظة وصولها أرض الوطن

مميزات إيرباص A320neo

تعد طائرة إيرباص A320neo من أحدث الطرازات لهذا النوع ذات الكفاءة العالية في اقتصادات التشغيل وهي مصممة للتشغيل على الخطوط القصيرة والمتوسطة المدى وتتميز بتخفيض استهلاك الوقود لكل ساعة طيران كذلك تتسع لنقل 134 راكبا موزعين على النحو التالي 12 مقعدا على درجة رجال الأعمال و122 مقعدا على الدرجة السياحية، وذلك وفقا لتصميم داخلي متميز عكف على إعداده نخبة من أبناء الخطوط الجوية الكويتية من المختصين في هذا الجانب، كما أن لدى الطائرة الإمكانية لنقل الشحن بما يقارب 9 أطنان ونصف، علاوة على ذلك فإن الطائرة توفر استهلاك الوقود بنسبة 20٪ كما تقل تكاليف صيانة هيكلها بنسبة 5٪ إضافة إلى انخفاض تكاليفها التشغيلية بنسبة 14٪.

«ليماك» ترعى معرض الكويت للطيران

سمو الشيخ ناصر المحمد والشيخ سلمان الحمود ويوسف الجاسم في لقطة جماعية مع فريق «ليماك»

شاركت شركة ليماك للإنشاءات الكويت في معرض الكويت للطيران 2020 كراع فضي للحدث الذي أقيم في الفترة من 15 إلى 18 يناير 2020، حيث استقبلت الشركة ضيوفها في القسم المخصص لها داخل المعرض بما فيهم سمو الشيخ ناصر المحمد، مدير الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود، مدير عام الطيران المدني م.يوسف الفوزان، سفيرة الجمهورية التركية لدى الكويت عايشة كويتاك ورئيس اللجنة المنظمة لمعرض الكويت للطيران أحمد بهبهاني، وشخصيات بارزة في القطاع المصرفي والمالي في البلاد.

يذكر أن الشركة تقوم بإنشاء الأيقونة المعمارية مشروع مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب 2)، والذي صمم ليكون أحد أكثر المطارات تطورا وحفاظا على البيئة في العالم وليكون بوابة مميزة للكويت. كما سيكون لدى مبنى الركاب الجديد قدرة استيعابية أولية تبلغ 25 مليون مسافر سنويا واستيعاب جميع أنواع الطائرات من خلال 51 بوابة ومدرجا. وتدير وتشغل الشركة أيضا مطارات عالمية منها مطار إسطنبول الجديد في تركيا، مطار بريشتينا الدولي في مدينة كوسوڤو، ومطار بليز دياغني الدولي في داكار، السنغال.

وقدم خلال المعرض كل من مدير مشروع ليماك للإنشاءات الكويت ريتشارد ميريديث وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في ليماك هالدون كوكتورك عرضا تقديميا تناول شرحا لأبرز مميزات وخصائص مشروع مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب 2). وكان من بين الحضور ممثلي شركة ليماك بمن فيهم عضو مجلس إدارة ليماك والمدير التنفيذي فايز جينك، وممثل مجلس الإدارة الأول في ليماك محمد العمر، والمدير الإقليمي في شركة ليماك كيهان بغدادتلي.

وعلى هامش المعرض وخلال زيارة سمو الشيخ ناصر المحمد، قال ريتشارد ميريديث: «نثمن زيارة الشيخ ناصر المحمد والوفد المرافق، ونشكرهم على دعمهم المتواصل وجهودهم المستمرة لتسهيل سير أعمالنا الإنشائية في الكويت. ونحن فخورون بأن نكون هنا اليوم لنشارك بهذا المعرض الذي يؤكد قدرة الكويت على استقبال الفعاليات العالمية، ما يساهم في دعم الاقتصاد وقطاع الطيران الكويتي».

تقرير الشال

لا بد من نظام ضريبي على الدخول العالية كمصدر ثان للتمويل

هدف الصندوق السيادي.. غير معلوم

رأى تقرير «الشال» الاقتصادي أن الكويت لو أخذت بمبادئ علم المالية العامة لتبدل تبويب ميزانيتها، حينها يصبح المصدر الرئيسي لتمويل نفقاتها العامة هو دخل الأصل البديل للنفط، أي دخل صندوقها السيادي الذي يفترض أن تتغير وظيفته من هدف غير معلوم إلى معدل عائد يحقق أكبر قدر من التوازن المالي، حينها لا بد من ضبط النفقات بوقف هدرها وفسادها إذا كان محتما على مجلس الوزراء أن يلتزم بنسبة تغطية عالية لها من دخل الاستثمارات المتجدد أو المستدام. بعدها لا بد من نظام ضريبي على الدخول العالية والأرباح وإن بدأ مخففا ليمثل مصدرا ثانيا للتمويل، وأهميته تكمن في صعوبة تمرير الهدر والفساد إذا كان من حصيلة إيراد ضريبي. ثم يأتي توجيه الدعم لمستحقيه، أي أن الدعم قد يزيد لصالح من يحتاج اليه فعلا، بينما لا يفترض أن يذهب الدعم لأصحاب الدخول العالية، لأنه ببساطة يصبح ضريبة سالبة وعكسية وغير مستحقة. ما يعجز الإيراد عن تغطيته من نفقات الموازنة العامة يمكن تغطيته بجزء من إيرادات النفط، على أن تكون مساهمة تنخفض بمرور الزمن، ومعلنة نسب انخفاضها وملتزم بكامل مراحلها، لأن في الوطن حشد من شابات وشباب سوف يواجهون بطالة سافرة وضخمة ما لم نضمن لها الاستدامة المالية. ولأن النفط يتعرض لضغوط ضخمة لأسباب التقادم العلمي والقلق البيئي، ويكفي أن نذكر أن برميله يباع بنحو نصف أسعار عام 2013 من دون احتساب أثر التضخم، لذلك لن ينقذ مالية البلد وعمالتها سوى تخفيف مبرمج في الاعتماد عليه.

وقال التقرير إن تعريف كل من «صندوق النقد الدولي» ووكالات التصنيف الائتماني، وخلاصتها بانتفاء تحقيق الكويت لعجز مالي، تلك خلاصات صحيحة من وجهة نظرهم، وخاطئة من وجهة نظرنا ومن وجهة نظر علم المالية العامة، فهم غير معنيين بما يحدث للكويت إلى أبعد من الزمن القصير. جمهورهم مختلف، ويقتصر على من يرغب في التعامل مع الكويت، وليس الكويت نفسها. والعيب في إدارتنا العامة هو في عجزها عن صياغة رؤى تضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي من أجل ديمومة الدولة.

«مصيدة القروض».. مرض جديد يهدد مالية الكويت

تناول التقرير ملامح مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة 2021/2020 التي استعرضتها وزيرة المالية، ومن أهم فرضياته انخفاض الإنتاج المستهدف للنفط من 2,8 مليون برميل يوميا إلى 2,7 مليون برميل يوميا أي بنحو 3,6٪، متزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاجه بنحو 8,8٪ أو من نحو 3,42 مليارات دينار إلى نحو 3,72 مليارات دينار. ذلك يعني أنه عند افتراض سعر لبرميل النفط الكويتي بحدود 55 دولارا، سوف تبلغ تكاليف إنتاجه نحو 20٪ من قيمة النفط المصدر، والمرجح استمرار ارتفاعها واستمرار الضغوط إلى الأدنى على حجم الإنتاج وعلى الأسعار.

واعتبر التقرير أن تلك الضغوط على جانب الإيرادات يقابلها ضغوط وانعدام مرونة النفقات العامة، فالرقم المقدر للإنفاق البالغ 22,5 مليار دينار ظل ثابتا رغم كل الوعود بخفض النفقات، و71٪ ضمنه رواتب وأجور ودعوم. ما يتبقى وهو بحدود 29٪ ويمثل الحد الأدنى المطلوب في ظروف الكويت الاقتصادية ليذهب كله للتكوين الرأسمالي الحقيقي، وتحديدا من أجل خلق فرص عمل جديدة لنحو 450 ألف مواطن قادمون إلى سوق العمل حتى 2035، يوزع ما بين المستلزمات الأخرى ضمن الإنفاق الجاري والمشروعات إنشائية لا علاقة لمعظمها بأي أهداف تنموية. والواقع أن ما تبقى لا يكفي للارتقاء بخدمات ضرورية مهمة مثل التعليم والصحة والسكن، ولا يكفي لصيانة المشروعات الضخمة والرديئة التي تم بنائها مثل مستشفيات معطلة للافتقار إلى أجهزة بشرية ومادية، ولا البنى التحتية الأخرى مثل الطرق والجسور غير المرتبط إنشاءها بخلق الوظائف أو أي من الأهداف المعلنة للتنمية.

وفي التقديرات الإجمالية، انخفضت الإيرادات العامة بنحو 6,5٪، بينما ظلت النفقات العامة عند نفس مستواها، وعليه ارتفعت تقديرات العجز المالي قبل اقتطاع 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة بنحو 15,3٪ أو إلى 7,7 مليارات دينار من مستوى تقديرات الموازنة الحالية البالغ 6,7 مليارات دينار.

وفي حين أن البديل الذي يتطلبه مشروع الاستدامة المالية هو في تنويع وزيادة مصادر الإيرادات، يقدر مشروع الموازنة القادم انخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو 3,8٪، متزامنا مع الحجم الكبير وغير المستدام للنفقات العامة التي تنحدر في فاعليتها ومرونتها.

وحسب التقرير، فإن الأرقام ليست مهمة، فالعجز الافتراضي قد يرتفع أو ينخفض وفقا لمعدل سعر النفط الفعلي، ووفقا لصرف أعلى أو أقل من المقدر عند صدور الحساب الختامي، المهم هو استمرار نفس النهج الخطر وغير المستدام. وخلافا لكل المعلن عن نوايا الإصلاح الاقتصادي والمالي وإصلاح ميزان العمالة، يعمل كل من السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على مزيد من تقويض استدامة كل ما تقدم، فالخلل الإنتاجي يتأصل بهيمنة قطاع النفط، والخلل المالي يتأصل بهيمنة إيرادات النفط، والاثنان عاجزان عن الاستدامة بما يهدد ميزان العمالة بولوج الكويت مرحلة غير محتملة من البطالة السافرة. والأخطر، هي تلك الدعوة إلى التساهل مع الحكومة من أجل إصدار قانون الاستدانة حتى يضاف إلى كل ما تقدم من أمراض، مرض مصيدة القروض.

نتيجة زيادة العرض وتزايد المخزون

«الوطني»: تراجعات أعمق لأسعار النفط في النصف الأول

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن تتزايد الضغوط على أسعار النفط ما قد يدفعها إلى تسجيل تراجعات أعمق خلال النصف الأول من 2020 في ظل زيادة العرض وتزايد المخزون. كما لا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة، وإن خفت حدتها. وتعد الأزمات التي ظهرت على الساحة مؤخرا في ليبيا وإغلاق خط أنابيب النفط، هذا إلى جانب المواجهات الإيرانية ـ الأميركية، من أهم النقاط الساخنة. فاحتمالات تعرض إمدادات العراق التي تعد ثاني أكبر منتجي الأوپيك بإنتاج يصل إلى 4,6 ملايين برميل يوميا لأي انقطاع سيكون لها تأثير شديد على سوق النفط. هذا ويبدو أن الأسواق، التي تعتمد على تزايد انتاج النفط الصخري ف ي الولايات المتحدة، أصبحت تتجاهل المخاطر الجيوسياسية وتأثيرها على الإمدادات، إلا أنها يتوجب عليها أن تتذكر أن الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي يتركز في المنطقة.

وأشار التقرير إلى أن مجريات أحداث 2020 بدأت بعودة المخاطر الجيوسياسية التي ألقت بظلالها مجددا على أسواق النفط، حيث قفزت أسعار النفط بأكثر من 3٪ بعد استهداف الولايات المتحدة الجنرال الإيراني قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، في غارة جوية بطائرة بدون طيار في أوائل يناير. وعلى الرغم من تصاعد التوترات الإقليمية، بعد الضربة الإيرانية على قاعدتين أميركيتين في العراق دون وقوع خسائر، لم تصل إلى مستوى التصعيد المتوقع. وفي ظل تطلع كل من الولايات المتحدة وإيران لتخطي تلك الحادثة، اتجهت أسعار النفط نحو التراجع، حيث أنهى مزيج خام برنت تداولات جلسة الجمعة 17 يناير عند مستوى 64,9 دولارا للبرميل ـ بانخفاض 1,7٪ في العام 2020 ـ مقابل 69 دولارا للبرميل قبل 10 أيام فقط. كما أغلق خام غرب تكساس الوسيط، وهو الخام القياسي للنفط الأميركي، عند مستوى 58,4 دولارا للبرميل.

وأضاف التقرير انه على الرغم من تلقي الأسواق أنباء توقيع الولايات المتحدة والصين مؤخرا على المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بكل حماس، إلا أن ارتفاع المخزونات الأميركية من المنتجات النفطية المكررة بالتزامن مع إعادة التأكيد على أهمية آليات العرض والطلب على نطاق واسع فإن ذلك لم يكن له سوى تأثير متواضع على الأسعار.

وكان أداء النفط في 2019 هو الأفضل منذ 2016، حيث سجل سعر كل من مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط مكاسب سنوية بنسبة 23٪ و35٪ على التوالي. كما ارتفع سعر خام التصدير الكويتي 31٪ بنهاية العام وصولا إلى مستوى 68,4 دولارا للبرميل. ومنذ بداية الربع الثالث من 2019، استفادت أسعار النفط بشكل كبير من تراجع وتيرة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وقد توج ذلك بالإعلان في نوفمبر عن التوصل إلى المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بين أكبر اقتصادين واكثرهما استهلاكا للنفط على مستوى العالم. وتم بالفعل التوقيع على الاتفاقية التجارية في 15 يناير 2020 بما ساهم في رفع معنويات الأوساط المالية والاقتصادية، حيث إن المخاطر المرتبطة على تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وما قد يترتب على ذلك من تزايد إجراءات الحماية الجمركية على مستوى العالم كانت تعد أخطر العوامل السلبية التي ألقت بظلالها على الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي.

كما تعزى مكاسب أسعار النفط أيضا لقرار منظمة الأوپيك وحلفائها، حيث أعلنت في أوائل ديسمبر عن زيادة تخفيضات حصص الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من يناير 2020. وكانت مبادرة تقليص حصص الإنتاج من قبل المجموعة التي تضم 21 عضوا بقيادة السعودية وروسيا لخفض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا او حوالي 1,2٪ من الطلب العالمي المتوقع للنفط في 2019 لها وقع مؤثر على نطاق واسع وساهمت في امتصاص تخمة المعروض والتقليل من زيادة المخزون، والأهم من ذلك، ساهمت ايضا في تعزيز سعر النفط خلال الأشهر الـ12 الأخيرة من عمر الاتفاقية الحالية.

وكانت هناك دلائل واضحة على تحسن المعنويات الإيجابية وانعكاس ذلك على أسواق العقود الآجلة في ظل الإقبال الشديد لمديري صناديق التحوط على شراء عقود النفط الآجلة منذ شهر أكتوبر. حيث ارتفع صافي الفروقات ـ والذي يقيس الفرق بين توقعات ارتفاع النفط عبر عقود خيار الشراء وتراجعه عبر عقود خيار البيع ـ على مستوى كافة العقود مؤخرا باستثناء فئة واحدة فقط خلال الـ12 اسبوعا الماضية. وبلغ عدد صافي الفروقات للعقود الآجلة وخيارات مزيج خام برنت 425,763 عقدا (426 مليون برميل من النفط) كما في 7 يناير، أي أكثر من ضعف مستويات 8 أكتوبر، كما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ أكتوبر 2018.

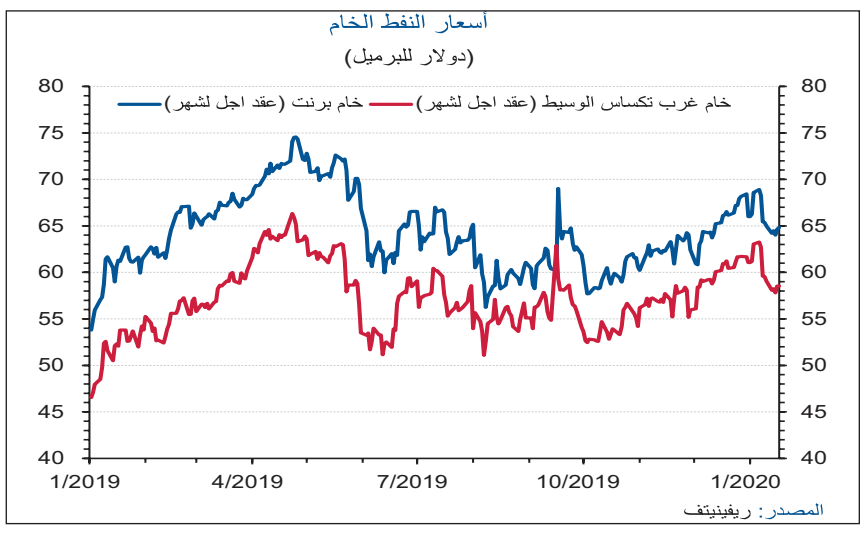

وأوضح التقرير أن الوضع الحالي السائد في أسواق النفط يتسم بقلة المعروض من الخامات المتوسطة والثقيلة، وهو الأمر الذي انعكس بوضوح على ارتفاع أسعار أنواع الخامات الإقليمية مثل خام التصدير الكويتي والإنتاج السعودي من الخام العربي المتوسط وخام دبي وعمان مقارنة بأنواع الخام منخفضة الكبريت مثل مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، وهو الأمر الذي عرض الأسواق لتطورات غير متوقعة.

ومع بدء تنفيذ اللائحة الجديدة للمنظمة البحرية الدولية في الأول من يناير والتي تستهدف الحد من انبعاثات الكبريت لأنواع الوقود الذي تستخدمه سفن الملاحة (وقود السفن) من 3,5٪ إلى 0,5٪ كان من المتوقع أن يتراجع سعر النفط الخام المتوسط إلى الحمضي الذي ترتفع نسبة الكبريت ضمن منتجاته (مثل زيت الوقود عالي الكبريت على سبيل المثال) مقارنة بأنواع الخام الخفيف الحلو (أي أن تتسع فروق أسعار النفط الخام الحلو وتصبح أكثر إيجابية)، إلا أنه بدلا من ذلك، ارتفعت الأسعار وأصبح فارق الأسعار سلبي.

وإدراكا منها للخلل الواقع بين آليات العرض والطلب، قامت أوپيك وحلفاؤها بتعميق خفض حصص الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا لتصل إلى 1,7 مليون برميل يوميا، حيث قامت بخفض إنتاجها بواقع 372 ألف برميل يوميا مقارنة بخط الأساس المرجعي لشهري أكتوبر ونوفمبر 2018، في حين طبقت الدول من خارج الأوبيك بقيادة روسيا خفضا إضافيا في إنتاجها بواقع 132 ألف برميل يوميا.